أجوبة صريحة على أسئلة مثيرة لا

ملفّ الهوية الوطنيّة في مهبّ الهويات الصغرى "٥"



قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

أتعلم أم أنت لا تعلم؟

قال أتباع التيار الصدريّ أمس أن أحد مرشحي كتلة 'دولة القانون" لمنصب في محكمة التمييز "هو من أتباع النظام البعثى المباد وانه أصدر عشرات أحكام الإعدام بحقّ من أدى صلاة الجمعة في زمن الشهيد محمد محمد صادق الصدر"؛ في استفتاء رفعوه إلي السيّد مقتدى الصدر الذي أجابهم بخط يده متسائلا وهل يعلم الأخوة في يولة القانون بجرائمه أم لا؟". مضعفاً "أعلموهم رجاءً".

لا أدري إنْ كان الأخوة في التيار قد أعلمو ا زملاءهم في دولة القانون بالجرائم المفترضة للموما إليه، لكني أعرف انّ الإعلام بكلّ وسائطه، وإعلاميين في صحف وفضائيات طالما أعلموا "دولة القانون" عن كثير ممن ساند النظام المبادحتي صارت أسماؤهم أيقونات دالة على التملِّق لذلك النظام، وهم اليوم أيقونات تملَّق لل"قانون" ودولته. وأعلمناهم مراراً وتكراراً عن مسؤولين ونواب ونقابيين أشهر من أن نورد أسماءهم هنا، يرتعون اليوم في كنف "دولة القانون" وهم الأكثر هياجاً في الذبّ والمنافحة حتى عن أخطاء الكتلة والحكومة، وهم ممن ذاع صيتهم وسارت بكلماتهم الركبان في مدح قائدهم الهمام السابق الذي "أصبع من كفه "يسوى" أمريكا وما بيها"، وممن تربّوا في أحضان عبيد صدام، وممن غذاهم نقيبُ مخابرات سابق كان يردد انه الابن الثالث للطاغية.

لا أدرى إنْ كان الإخوة في التيار يعرفون أن اليات التسـلُط و احدة، و ان المتسلّط يطلب على الدو ام متملقاً جاهزاً وماسح أحذية يتقن مهنته وله خبرة في التبخير للطغاة والتطييب، وفي الكلام البليغ الفارغ الذي يجعل الحقّ باطلاً والباطل حقاً.

ولا أدري إن كان الإخوة في التيار يدركون أن رموز الجبن والانحناء أمام صدام ونظامه يعيشون ربيعهم اليوم، ولا أدري إن كانوا يعرفون ان متضرري الأمس هم متضررو اليوم، وإن الغلبة لم تزل لكل من يستطيع أن يكون متملقاً خنوعاً في القول و الفعل. وجود قاض مقترح ليكون في محكمة التمييز يتهمه

الصدريونُ بالجرمُ، يشبه وجود نائب في البرلمان، ونقابي قيادي ومسؤول أمنى كبير ولدى الإعلام عنه ألف وثيقة ووثيقة تثبت أنه كان في جيش متملقي صدام الذين أذوا وأذلوا العراقيين طوال عقود.

السلطة تريد هذا. تريد أشخاصاً لا تتعب معهم بشراء ذممهم، لأنهم يعرضونها للبيع أصلاً وبأرخص الأثمان. تريد السلطة ضميرا مستعملا، وفما مدربا على المدائح، لتُمتلئ الصحف والفضائيات بإنجازات القائد "الزعيم القوىّ الـذي كل من يعاديه فهو عدوّ الشـعب العراقيّ والذي أنقذ بغداد من عصور الظلام" هاتان الجملتان وردتا قبل أيام في مقالين منشورين بإحدى الصحف، ولسان حال صاحبيهما يقول القائد هو العراق والعراق هـو القائد. لأن ضمير الكاتب ووجدانه تربى طويلا على عدارة "إذا قال صدام قال العراق".

هل يعلم الإخوة الأعزة في التيار الصدري أن الإخوة في دولة القانون يعلمون أن بعض الإخوة ليسوا إخوتنا بل أخوة لكلّ طاغية يملأ أفواههم أوراقاً نقدية خضراء بعد أن ملأ صدام أفواههم دنانيرَ مزوّرة؟

د. سيّار الجميل×

ثالثا : العراقيون: من التعايش إلى التشظي

لقد تشطَّت الـروح العراقية التي لم تكن منسجمة في يوم من الأيام نتيجة لتباينات معقدة. وعليه فإن الهوية إما تبدو محتكرة عند جماعات ، أو تبدو منهمة عند جماعات أخرى ، او غائبة عند أخرين وكثيرا ما نجدها متمزقة ، أو مهشمة ، او مستعرضة عند عراقيين(يسمون أنفسهم بمثقفين) . ولعل اخطر ما وجدناه على امتداد خمسين سنة مضت : هوية مزيفة عند سياسيين قرنوا الهوية والأيديولوجية في مرحلة تاريخية، أو "إذا قال القائد الضرورة قال العراق" ، أو البسوها لباسا مذهبيا أو طائفيا في مرحلة تاريخية أخرى. أن غيبوبة الهوية العراقية تبدو واضحة تمام الوضوح عندما تتقدم المحليات جغرافيا ، أو تتعرّى التباينات الاجتماعية تاريخيا، فكان أن أنتجت صراعات في المستويات، أو كراهنة ألمَّت بها كل الطبقات، وهي أمراض متوارثة منذ القدم ، ولم يستطع معالجتها لا المسؤولون في الدولة ولا أصحاب النفوذ في المجتمع أبدا.

ثمة من كان ولم يزل عشقه للعراق والعراقيين كبيرا بدرجة او أخرى، ولكن الدولة لم تنضج مؤسساتها على أسس سليمة ، إذ بقيت الفوارق اكبر مما نتخيل بل ان المصالح الفئوية أو الطبقية هي المتقدمة دوما على المصالح الاجتماعية الموحدة ، بل أن الصراعات الاجتماعية كانت تستفحل مع توالى الأيام والأزمان وبدا واضحا أن ما كان يعد وباء كالعشائرية مثلا غدت تأخذ لها سمات راسخة وان الذي كان يعد أفة ومرضا كالطائفية وصل ليكرس دستوريا وسياسيا وإعلاميا في البلاد . لقد كان التعصب للأفكار والسياسات متزمتا فأصبح متشددا ، بل أمسى عصائبية مرضية في الأيديولوجيات والأحراب وثخنت الجراحات عند وصبول التعصب والعصائبية للدين والمذهب والطائفة بشكل لا يصدق! ولما كانت القومية قد غدت شوفينية مقيتة راحت القوميات تأكل بعضها بعضا على حساب ما يسمى بالهوية العراقية التى لم تحتفظ بخصالها إلا عند فئات قليلة وشاحبة تعيش معاناتها وألامها بشكل لا يطاق.



نحن العراقيين لا نعيش أزمة هوية يمكن حلها بسهولة بل نعيش فراغا مزمنا قاتلا لا يمكن أن تأتى حلوله



أهم ما يمكن عمله من أجل بلورة هوية عراقية وطنية لا يعلوها أي هدف، العمل على أن يكون مشروع الهوية العراقية مشروعاً وطنيا، وأن يتضمنه الدستور، وأن يغرس هذا المبدأ عند الأطفال العراقيين وأن يؤمنوا بأنه الأساس الذي يمكنهم به الانطلاق إلى العالم بعيدا عن هويات مدمرة أخرى. -13-13

بسرعة في فضاءات انقسامية، او من

خلال دكتاتوريات تسلطية ، أو حكومات فردية ، او من خلال مقالات صحفية . إن الأجواء ملبدة دوما بالخوف. الأجيال دوما تسجن في صفوف مدرسية أو تنصت لأصبوات شباذة تتعلم ثقافة التخلف وأوبئة الماضويات العقيمة. البيوت معدومة من ثقافة عراقية عن هوية موحدة تنشد الانسجام ، مع طغيان المحليات القاتلة . إن الأطفال في كل مرحلة من المراحل يصفقون بجنون لهذا مرة ولذلك مرة أخرى ويعلقون على صدورهم صبورة هذا الحاكم أو ذاك الزعدم ولا يسمعون شدئا عن المعانى الحقيقية والرمزية للعراق. من

يمتلك هوية عراقية لا يعرف قاموسه

التمييز ، ولا تعرف تربيته الكراهية ،

ولا تعرف روحه إلا المشاركة .. تجدهم

جميعا وقلوبهم شتى عندما يطغى

التعصب لا تجد صاحبه إلا كاذبا مهما أعلن من شعارات الوطن واستعرض أمجاده الوطنية وادعّى حبه للعراق او عشقه الكاذب للعراقيين. رابعا: ماذا نفعل؟ مستقبل محفوف

بالمخاطر مع غيبوبة الانسجام إن مستقبل العراقيين محفوف بالمخاطر ، فالعراق يصعب جدا تقسيمه جغرافيا، ويستعصى تفكيكه تاريخيا ويستحيل تمزيقه إقليميا ، فالمشكلة ليست في العراق أبدا بل المعضلة في أهله الذين تعایشوا طویلا، ولکنهم لم ینسجموا في يوم من الايام مع بعضهم الأخر. إن الانسجام شيء وان التعايش شيء آخر. ولعل العراقيين أخصب شعب في اعتزازهم بأنفسهم متفرقين، ومن أكثر الشعوب إيثارا لهوياتهم لا لهويتهم وربما كانت فصائل وعشائر وقبائل منهم أكثر الناس أخذهم للثأر والثارات

ويحتفظون بذلك لسنوات طوال حتى يحققوا ثاراتهم ليكونوا من أكثر الناس تشفيا بنيل ما يضمرون عليه أو يصممون عليه دون أي رادع بل ان القسوة تغلب على أي منحى أنساني عندهم، اعتزازهم بأنفسهم فرادى

اكبر من اعتزازهم بأنفسهم كهيئة اجتماعية موحدة . الدخلاء والوافدون والمهاجرون واللاجئون كثر على امتداد التاريخ نحو العراق وبنفس قدرة العراق كونه بلدا جاذبا كان ولم يزل بلدا طاردا . وقد كان كل من تاريخه وجغرافيته وبالاعليهم كمجتمع نعم، اكرر أن العراق جاذب للآخرين ، ولكنه يعتبر بنفس الوقت طاردا لأبنائه. إن أبناء الداخل يكرهون أبناء الشتات كما تتوضح أحاديث كل من يزور العراق

ويعود مهموما.

ولكن بنفس الوقت أقول بأن عشق العراقيين قد يكون حقيقة للعراق ولكن ليس للعراقيين.. هوية المدينة غير هوية الريف، وهوية البلدات الصغيرة غير هوية القرى المحتقرة .. هوية البوادي هي غير هوية ضفاف الأنهار.. هوية العشيرة غير هوية العائلة ..هوية الحضر غير هوية القرويين .. هوية العاصمة غير هوية المدن الكبيرة الأخرى في المحافظات .. هوية الأقليات

الحل غرس مبدأ الهوية الوطنية لدى الطفل هي غير هوية الاكثريات .. هوية الطوائف غير هوية القوميات ، فكيف يا ترى إذا اجتمعت الطائفة مع القومية أو الأعراق؟ هوية المنسحقين غير هوية الأعيان القدماء .. تناقضات الهوية تحول دون أي تقدم أو خلق أي حيز في مجال التقدم . المشكلة أن العراقي لا يمكنه أن يفهم العراقي الآخر فيتجاهله أو يهمشه او يحتقره أو يغيبه .. وان خاصمه، فأسهل وسيلة في نزاعه تشويه سمعته! انك لم تستطع أن تجمع خمسة عراقيين على فكرة واحدة من دون أن

يختلفوا ويتصايحوا ويتشاتموا .

إن العراقى لا يمكنه أن يعلن ما يخفى أو يكبت او يضمر او ينسى .. إن أهم ما يمكن عمله من اجل بلورة هوية عراقية وطنية لا يعلوها أي هدف، العمل على أن يكون مشروع الهوية العراقية مشروعا وطنياً، وان يتضمنه الدستور، وان يغرس هذا المبدأ عند الأطفال العراقيين وان يؤمنوا بأنه الأساس الذي يمكنهم به الانطلاق إلى العالم بعيداً عن هويات مدمرة أخرى.

للموضوع صلة في مقالات قادمة.

× مفكر عراقي أستاذ التاريخ الحديث

منطقة خضراء في عمق الصحراء





الصحافة الحرة رئة الديمقراطية التي تتنفس من خلالها كي تبقي -الديمقراطية - على قيد الوجود والاستمرارية والثبات، إذ لا ديمقراطية حقيقية من دون حرية تامة ومكفولة للصحافة، كل الأنظمة السياسية الدكتاتورية أو سواها تعي ذلك وتفهمه، فالمشكلة لا تتعلق بالفهم، بل بالتطبيق، والقدرة على حماية حرية الصحافة بقوة الدستور وتطبيق القانون.



الأنظمـة التـي تقمع الصـحافة تظن أنها تحمى نفسها من الزوال، وهو أمر غاية في الغباء، لأنه يشبه تماما السباحة ضد التيار، إذ ستأتي الساعة التي تحين فيها لحظة العجز عن مواصلة السير في المسار الخاطئ تبعا لقانون (لا يصح إلا الصحيح)، وهذا ما تؤكده التجارب التأريخية التي عرضت لنا المشاهد المدوية لسقوط أعتا الدكتاتوريات

إذا ما أحسنوا الاستفادة منها،

على أننا يجب أن نتفق بأن مهمة

حمايـة حرية الصحافة، ليست من

اختصاص النظام السياسي الحاكم

فقط، بمعنى أن الجميع، سياسيون

وإعلاميون ونخب أخرى، عليها

أن تسهم بوضوح في تحقيق هذا

الهدف الجوهري، ولكن يبقى

النظام السياسي الحاكم، هو الطرف

الأول، والأكثر تأثيرا في قضية قمع

الصحافة أو حمايتها، ومساعدتها

على أداء عملها المهنى كما يجب،

لاسيما في مجال فضح الفساد

ومكافحته، وتطويس منهج الرصيد

والمراقبة والضغط، لتصحيح

الأخطاء التي قد تحدث في مؤسسات

فى تأريخنا العراقى المنظور أو سواه، لدينا تجارب مريرة في مجال قمع الصـحافة، يمكن أن تتحول الى دروس للقادة السياسيين وللنظام السياسي الحالي في العراق،



-13-13

النظام الذي يحد من حرية الصحافة، يقف الى جانب الفساد

الدولة المختلفة. هنا تظهر لنا المعادلة طريقان أمام الحكومة ومؤسسات الدولة، أما أن تقف إلى جانب التالية، كلما ازداد قمع الصحافة الصحافة، فتُبعد عن نفسها تهمة يـزاد الفساد بأنواعـه، حجما وقوة الفساد والإفساد، وأما العكس، لأن أو العكس، وهذا يعني بوضوح أن الصحافة الحرة تساعد بقوة على النظام السياسي الذي يحد من حرية محاربة الظواهر السلبية، وتسهم الصحافة، يقف الى جانب الفساد ويحمي الفاسدين والمفسدين، بما على نحو مستمر في بناء دولة نزيهة ونظيفة من الفساد المتعمد. في ذلك مسألة الإرهاب، لذلك هناك

الأنظمة التي تقمع الصحافة تظن أنها تحمي نفسها من الزوال، وهو أمر يشبه نماما السباحة ضد التيار، إذ ستأتي الساعة التي تحين فيها لحظة العجز عن مواصلة السير في المسار الخاطئ تبعا لقانون (لا يصحّ إلا الصحيح).

ولكن من المؤسف حقا أننا نلاحظ استمرار المضايقات الرسمية ضد الصحافة، من خلال رفع الدعاوى المستمرة ضد الصحفيين والكتاب وبعض الوكالات الإعلامية، نعمنحن نتفق على أن القانون ينبغى أن يحمى المسؤول الحكومي والإعلامي معا، وأن يقف في مسافة واحدة منهما، ولكن هناك حالات واضحة تهدف إلى قمع الصحافة بحجة القانون، لدرجة أنها تحوّلت إلى ظاهرة مثيرة للقلق والاستفزاز أيضا، حيث يتعرضس الكتاب والصحفيون إلى حالات التراز مالية أو سواها، كما نسمع من وسائل الإعلام عن طلب بعض المسؤولين الحكوميين في الحكومـة الاتحاديـة، أو الحكومات المحلية في بعض المحافظات، مبالغ تعويضية كبيرة جدا، هدفها إرعاب الصحفي وتخويفه، ومن ثـم منعه عن أداء دوره في كشف الفساد وملاحقة أصحابه، كما حدث مؤخرا فى محافظة ذي قار مثلا.

لذلك لابد أن تبقى قضية حرية الصحافة مبدأ معمولا بها، كي تتحول إلى منهج حياة لا تراجع عنه، وعلى الحكومة الاتحادية وحكومات المحافظات (إذا أرادت أن تبعد عن نفسها شبهات الفساد التي يتداولها الشعب) أن تبتعد كليا عن محاربة الصحفيين والكتاب مهما كانت الأعـذار، لأننا جميعـا بما في ذلك أعضاء الحكومات ورؤسائها، نتفق على وجود الفساد وتغلغله في مفاصل الدولة ومؤسساتها كافة، بدرجات ومخاطر متفاوتة، وأن بناء الدولة السليمة لايمكن أن يتم بعيدا عن الصحافة القوية المتعافية المحمية من الابتزاز، لكى تكون لها القدرة على العمل الحر في أجواء متحررة، لتسهم بقوة في القضاء على الفساد، وحماية الديمقراطية التي يحاول أن يجيّرها أصحاب

الفساد لصالحهم.

ليث العبيدي

يأتى المقال هذا استكمالاً لما نشره الزميل العزييز سيرمد الطائي في عميوده (عالم أخر) قبل أيام تحت عنوان (عشرة عوائق تعرقل كبار مسؤولينا) والذي تطرق فيه إلى المعرقلات التي تقف في وجه كبار مسؤولينا وتمنعهم من الاستمرار فى مسيرة العطاء خدمة لشعبهم الذي على ما يبدو لم يقدر التضحيات التي يقدموها من اجل توفير الحياة المستقرة والمستمرة له ولأجياله اللاحقة من وقد ذكر الأستاذ سرمد ستة عوائق من

عشرة وترك الأربعة المتبقية ليكتشفها القارئ بنفسه، والذي ربما ستنتابه الحيرة في تحديد ماهيتها، ولكي اختصر عليه الوقت والمجهود ووجع الدماغ التى قد يحتاجها ليستخلص النتائج وربما سيختلف مع غيره من القراء وتتضارب الأراء والتحليلات، وقد يؤدي ذلك إلى معارك طاحنة نهايتها قتلى وجرحى من الطرفين، كما حدث بعد مباراة برشلونة وريال مدريد في إحدى المحافظات قبل

فالسبب السابع هو الإقامة شبه الدائمية للمسؤولين في الدول المجاورة والبعيدة وعدم حضورهم الى أماكن عملهم الرسمية إلا أثناء اشتعال الأزمات السياسية أو لحضور بعض الاجتماعات الروتينية وهذه الرحلات المكوكية تتطلب ركوب الطائرات بشكل متواصل مما يعرضهم للخطر بسبب كثرة حوادث الطائرات نتيجة الازدحام الجوي وانخفاض كفاءة الطيارين الأجانب.

والسبب الثامن هو الارتباك الحاصل في العملية السياسية والأزمات المتعددة التي يثيرها بعض السياسيين (المشاغبين) الذين يحاولون تعكير الأجواء على مسؤولينا وتشتيت أفكارهم مما يقلص فرصى تقديم الخدمات للمواطنين كون

أما السبب التاسع فهو وجود الحواجز الكونكريتية ذات الارتفاعات العالية التى تحيط بالمنطقة الخضراء وتمنع المسؤول من إطلاق العنان لمخيلته التي تتطلب فضاءً واسعا للتأمل أسوة بما كان يفعله القذافي حين يجلس في الصحراء المتدة ألاف الكيلومترات، ولعدة ساعات يتأمل ما سيفعله بالبلاد والعباد وعلى الشعب العراقى أن يطالب الحكومة

المسؤول سينشغل بالحرب على الجبهة

السياسية للتصدي للمناوئين له من

السياسيين أصحاب (النوايا السيئة).

بيناء منطقة خضراء (صحراوية) فى صحرائنا المترامية الأطراف دون حواجز كونكريتية لتوفير الجو التأملي للمسؤولين كما أن هذا المشروع العملاق سيوفر فرص العمل للعاطلين، من المواطنين والمقيمين، ويمتص البطالة من الشارع وينتشل (المقاولين) من السقوط في هاوية الفقر والحرمان بسبب توقف أعمالهم منذ زمن ليس بالهين نتيجة كثرة عددهم وتكالبهم على المقاولات الحكومية بأعداد هائلة لم يسبق لها مثيل وربما يتيح لنا المشروع كذلك فرصة افتتاح خط جوى جديد يربط المنطقة الخضراء رقم (١) بالمنطقة الخضراء رقم (٢) ليوفر للمسؤولين والمقربين منهم أقصى درجات الراحة والأمان ويغنيهم عن تحمل عناء استخدام الطريق البري المحفوف بالمخاطر بسبب انتشار مثيري الشغب وقطاع الطرق وكذلك عدم تعرضهم للمتاعب والمضايقات لكثرة المطبات الاصطناعية والزحامات المرورية على

أما السبب العاشر (وهنا تسكن العبرات) فأتركه للقارئ الكريم كما فعل زميلي العزيل ... فليس كل ما يعلم يقال ... وكفى الله المؤمنين القتال.

نقاط التفتيش كما سيوفر المزيد من فرص

العمل للعاطلين من الطيارين والمظيّفين

ومراقبي الحركة الجوية وعمّال الخدمة

الأرضية والحمالين .